

((المقدمة))

1 - 1 مدخل

تمثل المرأة في الواقع حوالي 50% من إجمالي السكان وهي تلعب دوراً هاماً في المجتمع فهي إما زوجة وافية أو تاجرة أو خالفة .. إلخ.

فبجانب دورها الأساسي في الأسرة فهي تساهم بفعالية في العمليات الإنتاجية وبناء الإقتصاد القومي.

ونجد أن نسبة 29% من النساء يمثلن القوى العاملة في السودان حيث نجد أن 75% من القوى العاملة في الزراعة وأن نسبة المرأة تتراوح ما بين 80 إلى 90% على المستوى الأسري مما يوضح عمق مسؤولية المرأة من ناحية توفير الغذاء كما أنها تقوم في حالات كثيرة مثل (وفاة الزوج أو وهجرانه أو عجزه في إعالة الأسرة).

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة إلى أن المرأة هي أكثر فئة مستبعدة من قوائم التنمية نجد أن للمرأة مهارات وقدرات عالية في عدة مجالات و صناعات .

بالرغم من ذلك فإن المرأة هي الأكثر معاناة في حالات الحرمان وتشيد المعطيات المتاحة إلى أن كثير من النساء في الدول النامية فقيرات ومهجرات ولاجنات.

ويمكن تعريف النزوح(اللجؤ) بأنه عملية إنتقال الأفراد أو الجماعات بعيداً عن وطنهم الأصلي داخل الدولة، وبذلك تعتبر من أنواع الهجرة الداخلية القصرية وعموماً فإن هذه الظاهرة تسبب في كثيراً من العوامل الرئيسية نذكر منها الآتي:-

- ✓ الحروب والنزاعات القبلية والإضطهاد.
- ✓ الكوارث الطبيعية (الجفاف - التصحر - السيول - الأمطار- البراكين ... إلخ).
- ✓ قلة الأراضي الزراعية وضيق فرصة العمل .

وتؤدي هذه العوامل إلى إجبل الناس أفراداً وجماعات إلى ترك أوطانهم الأصلية واللجؤ إلى أماكن أخرى أكثر أمناً أو تتوفر فيها سبل العيش بصورة أفضل، وقد شهد السودان خلال الثمانينات "1983م" من القرن الماضي موجات من الجفاف والتصحر والحروب الأهلية في غرب وجنوب البلاد وقد أدت تلك الكوارث إلى إجبار السكان للنزوح إلى المدن الكبرى في وسط السودان والولايات

المختلفة سعياً وراء الأمن والإستقرار والحصول على فرص معيشة أفضل، فكانت ولاية الخرطوم وخاصة منطقة أم درمان منها أكبر مستقبل لهذه الأعداد الكبيرة من النازحين. مما حدى بالحكومة والمنظمات الطوعية لبذل جهود مقدره لمساعدة هؤلاء النازحين.

وقد نفذت الدولة لاحقاً برامج إعادة التوطين التي لم تجد إستجابة لدى الكثير من المجموعات المستهدفة والتي أكثرت البقاء في ولاية الخرطوم وخاصة محلية أمبده وبصفة أساسية في معسكرات النازحين بمنطقة الشيخ أبو زيد "المعروفة حالياً بأمبده 17" والمويلح...إلخ، وأتخذ بعضهم الأحياء السكنية المختلفة القريبة من المعسكرات كمأوى لهم بغرض الإقامة الدائمة لتحسين أوضاعهم المادية أو حرصاً على التعليم، وكانت معظم هؤلاء النازحين من الأطفال وكبار السن والنساء، حيث واجهت المرأة النازحة بالمنطقة عدة مشاكل سيتم التعرف عليها في هذا البحث.

2-1 المشكلة الحياتية:-

بالرغم من دور المرأة الفعال في الريف إلا أن هناك أسباب دفعت بها للنزوح من موطنها الأصل واللجوء إلى مناطق أخرى إلا أنها لم تجد الإستقرار الذي كانت تطمح له في مكان آخر فواجهتها عدة مشاكل أخرى إجتماعية وإقتصاديةإلخ.

3-1 مشكلة البحث:-

أن يتعرف الباحث على ماهي أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة "اللاجئة" في حياتها بمنطقة أمبده - الحارة(17).

4-1 الأسئلة البحثية:-

1. ماهي المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة ؟
2. ماهي المشاكل التي تواجه المرأة النازحة في مجال العمل ؟
3. هل توجد علاقة بين المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة وبين خصائصها الشخصية ؟
4. ماهي العلاقة بين المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة وبين الحالة الإجتماعية لها ؟
5. ماهي الأسباب التي جعلت المرأة تترك منطقتها وتترجح منها ؟

1-5 أهداف البحث:-

- التعرف على أهم هذه المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة .
- التعرف على نوع المشاكل التي تواجه المرأة النازحة في مجال العمل.
- التعرف على خصائص المرأة النازحة وعلاقتها بالمشاكل والمعوقات التي تواجهها.
- التعرف على العلاقة بين تلك المشاكل التي تواجه المرأة النازحة وبين حالتها الإجتماعية.

1-6 أهمية البحث :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهم المشاكل والمعوقات والإستحالات التي واجهت المرأة النازحة في متطلبات حياتها من "مأكل ، مشرب، مسكن، تعليم، صحة " في محلية أمبده والتي لم تتمكن من التغلب عليها بالمنطقة.

1-7 مصطلحات البحث:-

المرأة النازحة: هي المواطنة السودانية التي تركت مكان إقامتها داخل الوطن متأثرة بظروف طبيعية أو بفعل فاعل إلى منطقة أخرى داخل إقليمها أو أي إقليم آخر وتحتاج لمقومات الحياة الأساسية من مأوى، مأكّل، مشرب وأمن وظروف صحية مواتية على أن تقدم لها بصفة مؤقتة لحين زوال السبب أو لفترة تحدد بواسطة المجلس القومي لشؤون النازحين بالسودان.

التنمية:- هي عبارة عن ظواهر إجتماعية وثقافية وسياسية وإقتصادية تؤثر على المجتمع تعمل على تغيير مفاهيم وسلوكيات وقيم المجتمع إلى الأحسن وخاصة المجتمع الريفي (نجلاء 2006م).

1-8 هيكلية البحث:-

يحتوي هذا البحث على خمسة أبواب:-

الباب الأول: يحتوي على المقدمة، المشكلة الحياتية، المشكلة البحثية، الأسئلة البحثية، أهداف البحث، أهمية البحث، مصطلحات البحث، هيكلية البحث.

الباب الثاني: يحتوي على الإطار النظري وذلك من خلال:

مفهوم التنمية، التنمية الريفية، التنمية البشرية، تنمية المرأة، مفهوم الهجرة والنزوح، الأسباب المرأة للنزوح، المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة النازحة، المؤسسات الطوعية.

الباب الثالث: يحتوي هذا الباب على منطقة البحث، مجتمع العينة، عينة البحث، طرق إختيار العينة، أدوات جمع البيانات، تحليل البيانات، المشاكل التي تواجه الباحث.

الباب الرابع: يتضمن هذا الباب التحليل والنتائج والمناقشة.

الباب الخامس: يحتوي على خلاصة النتائج والتوجيهات والملاحق والمراجع.

1-2 مفهوم التنمية:

التنمية لغةً : هي زيادة التحسين .

التنمية إصطلاحاً : لها عدة مفاهيم وفقاً لإتجاهات المهتمين من الباحثين في مجال التنمية فيرى البعض أن التنمية هي التقدم أو التغيير الإجتماعي الذي يهدف لتحقيق ظروف إقتصادية أفضل حيث ركز أصحاب هذا الإتجاه على الجوانب الإقتصادية فقط ، بينما يرى فريق آخر أن التنمية مفهوم معنوي بعيد عن عملية الديناميكية التي تتكون من سلسلة من التغييرات الوظيفية في المجتمع والتي تحدث نتيجة للتدخل الإداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

كما يمكن تعريف التنمية بأنها عبارة عن عملية تغيير إجتماعي وإقتصادي مقصود في المجتمع وذلك بتفعيل طاقاته البشرية لإستغلال الموارد الطبيعية بصورة علمية مرشدة تمكنه من تحقيق النمو المتوازن الشامل لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق تطلعاته من تقدم ورفاهية في الحاضر والمستقبل وقد يؤدي إلى حدوث تغيير في القيم والمعايير والبنية الحضارية للمجتمعات.

1-1-2 أهداف التنمية:-

تهدف التنمية عموماً في كل مستوياتها وصورها أساساً إلى تغيير القيم والممارسات السلبية إلى نمط حضاري وجديد للإستفادة من الإكتشافات العلمية والتقدم الصناعي والقدرة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية ويتمثل ذلك في الآتي:

1. تحسين البيئة الصحية.
2. تحسين الظروف التعليمية(خاصة إزالة الأمية عن المرأة).
3. الإستفادة القصوى من الإمكانيات المحلية وإستغلالها بصورة علمية مرشدة.
4. إزالة الفوارق الإقليمية.
5. خلق مكونات لرأس مال محلي(بالتعاون والصبر على الإستثمارات الصغيرة والمحاولة الجادة لتنميتها وتكبيرها).
6. توزيع الدخل بصورة عادلة لكل أفراد المجتمع .
7. القضاء على الفقر في أخطر مظاهره، وهي سوء التغذية، سوء الصحة، الجهل والأمية، والثقافية المهنية.
8. تعريف التفاوت بين المدينة والريف .
9. تمكين المرأة إقتصادياً وذلك من خلال زيادة فرص دخولها في سوق العمل وعدم تفضيل أي امرأة على أخرى بغير الكفاءة وحسن الأداء.
10. الإهتمام بصحة الأمومة والطفولة لتقليل نسبة وفيات الأمهات والأطفال تحت سن الخامسة.

2-2 التنمية الريفية:-

مفهوم التنمية الريفية: أصبحت التنمية الريفية المتكاملة ونسبة المجتمع من الموضوعات الهامة في الأونة الأخيرة وذلك بغاية إزالة الفوارق أو تقريب الفجوة الثقافية المادية والمعنوية بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية و وضع إستراتيجية للتنمية الريفية، وذلك بالإهتمام بتنمية المناطق الريفية لأن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى في معظم دول العالم، بالإضافة إلى أن المجتمعات الريفية تعيش في إطار إقتصادي وإجتماعي يتسم بالركود والإعزال، ويحول ذلك دون مساهمة في الحياة القومية ولقد نتج عن ذلك أن تحول الريف إلى مجتمع طارد يدفع أفراداه وخاصة الشباب إلى الهجرة إلى المجتمعات الحضرية وخارج دور الوطن.

لذلك يجب الإهتمام بالتنمية الريفية، كإستراتيجية للتنمية تحقق الإنعاش الريفي وتكون القاعدة العريقة للتنمية على المستوى القومي وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو في القطاع الإنتاجي وتوظيف القوى البشرية توظيفاً كفوئاً بحيث يمكن زيادة نصيب العامل في رأس المال الموظف في العملية الإنتاجية حتى يمكن توفير العناصر الأساسية لمكونات البناء الإنتاجي وهو وجود فائض سلعي للتصدير وزيادة القوة الشرائية لسكان الريف يخلق سوق محلية قوية، و وجود جهاز خدمات يقوم بخدمة العمليات الإنتاجية في جميع مراحلها ويزيد فرص المشاركة الواعية لسكان الريف في عملية التصدير. "رياض ، المغتيمي 1976م".

وفي هذا يرى كلارك "1976م" بأن التنمية الريفية تعني التحول الريفي إلى التغيير ليس فقط فيما يتعلق بأساليب الإنتاج والمؤسسات الإقتصادية بل وفي البنية الأساسية الإجتماعية والسياسية كذلك والتحول بالعلاقات البشرية والفرص، ويشمل هذا التحول الريفي تغيير وجهات نظر غالبية سكان الريف نحو الحياة والعمل والنمو والإعتماد على النفس والتفكير الخلاق والعمل الجماعي "كامرون كلارك، 1976م: ص 170".

أي أنه ينبغي النظر إلى التنمية الريفية في ضوء التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة بالإضافة إلى عدالة التوزيع في الفرص لإستغلال الموارد الطبيعية للإسراع في تحقيق مستوى معيشي أفضل

- أما البنك الدولي فقد عرضها:-

بأنها تلك الإستراتيجية المصممة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة من الأفراد هم السكان الريفيون محدودي الدخل وأن فوائدها تمتد لتشمل أفقر سكان المناطق الريفية من ثم تعنى أساساً بكل تكاليف الزراعة وتوفير المستأجرين "هلول،سعد 1983م".

بما أن التنمية الريفية الشاملة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة سكان المجتمعات الريفية عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية من صحة وتعليم وتغذية وكافة الخدمات الإجتماعية والإقتصادية ويعني ذلك أن عملية التنمية الريفية بهذه المفاهيم هي عبارة عن عملية تغير إجتماعي مقصود تهدف إلى تطوير وترقية المجتمعات الريفية .

عليه ينبغي النظر إلى التنمية الريفية كما يرى تودارو "1983م" على أنها التغير في البناء الإجماعي والإقتصادي والمؤسسات والعلاقات والعمليات الإجتماعية بالمناطق الريفية .

2-2-1 مكونات التنمية الريفية:-

وتشمل الآتي:-

❖ التنمية الزراعية وتسمى زيادة الإنتاج الزراعي بتقنية النباتي والحيواني باستخدام التقنيات الحديثة للإستفادة القصوى من الموارد المحلية وإستغلالها بطرق علمية مرشدة.

❖ التطبيقات الإجتماعية الريفية:

وتشمل كل المؤسسات الإجتماعية التي تساعد في تطوير وتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لسكان الريف.

❖ رفاهية المجتمع:

وتشمل الأندية الريفية الثقافية التي تساعد في نشر الوعي الثقافي والإجتماعي لسكان الريف.

2-2-2 أهداف التنمية الريفية:-

إن أهداف التنمية الريفية لا ينبغي أن تنحصر في النمو الزراعي والإقتصادي، بل ينبغي أن ينظر إليها في ضوء التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة بالإضافة إلى عدالة التوزيع والإسراع لإيجاد دخل مستويات معينة عالية، ومن ضمن أهدافها إيجاد فرص عمل جديدة داخل وخارج المزارع في توزيع الأراضي الزراعية وتتضمن أيضاً :-

1. تحسين مستويات المعيشة لشمّل التحسين في الدخل والصحة، والتعليم، والتغذية والسكان ومختلف الخدمات الإجتماعية .
2. تقليل عدم التساوي في توزيع الدخل الزراعي وتقليل عدم التوازن بين الريف والحضر .
3. كفاءة القطاع الريفي والمحافظة على إستمرارية تلك التطورات والتحرر من القوى الطبيعية والجهل والمرض .

-2-3 خصائص التنمية الريفية:-

توضح الفقرات التالية الخصائص الخاصة بالتنمية الريفية :-

1. ان برامج التنمية موجهة أساساً الذين هم العنصر الرئيسي .
2. التنمية الريفية ليست موجهة لتطوير مكان معين أو تطبيق وسائل تكنولوجية متقدمة لكن ماهي إلا وسائل لتوزيع الموارد وتميئتها .
3. المحافظة على الشخصية الريفية من الأشياء التي يجب الإبقاء عليها، كما يجب الحفاظ على القيم الريفية النبيلة والإيجابية .
4. أنشطة التنمية الريفية تدعم ذاتياً من جانب السكان الريفيين للبرامج التي تتطلب إسهاماً محلياً قليلاً وفي نفس الوقت التي تعتمد بإستمرار على المساعدات الخارجية يكون نصيبها الفشل .
5. التنمية الريفية تعنى بكافة القطاعات وكافت المجالات الإقتصادية والإجتماعية .
6. التنمية الريفية ماهي إلا تغير إجتماعي مخطط ومستهدف أي أنها لا تمتد بصورة عشوائية وتترك شؤونها للظروف والتطورات الطبيعية.

3-2 التنمية البشرية :-

يقسم العلماء الموارد إلى نوعين - موارد طبيعية. - موارد بشرية.

- الموارد الطبيعية: تشمل المياه، النباتات، الأرض، الحيوانات البرية، المعادن وهذه موجودة في الطبيعة منذ القدم، وهي أساس إنتاج الأشياء النافعة والتي يحتاجها الإنسان.

- الموارد البشرية:- فهم السكان بأعدادهم المختلفة وخصائصهم الاجتماعية المتنوعة وحضاراتهم المختلفة، المورد البشري(الإنسان) هو الذي يتولى إستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى موارد إقتصادية مفيدة مطلوبة(مقلد وآخرون 2000م) إن الدور المميز الذي يؤديه الإنسان لدفع الكثير من الإقتصاديين الاجتماعيين إلى إعطاء الأولوية لتنمية العنصر البشري من خلال توجيه الإستثمار في هذا المجال عبر التعليم التدريب، الصحة، على إعتبار أن التنمية غير ممكنة وإن لم يتوفر الحد الأدنى من التطور الإجتماعي والصحي والثقافي للمجتمع. وبذلك يعتبر العنصر البشري الركن الأساسي في عمليتي التنمية الإقتصادية والتنمية الريفية لذي فمن الخطأ إعتباره مجرد عامل من عوامل الإنتاج فهو الغاية والوسيلة معاً وهو الذي يقرر مستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي، ويحدد إتجاهات التقدم ومستوياته .

ويشير تقرير التنمية البشرية "1999م" بأن التنمية توجيه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتيه أفضل للجماهير وتعمل على تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:-

1. حياة أطول وأكثر صحة .
2. يتمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة .
3. إتاحة مستويات معيشية مرتفعة.

2-4-تنمية المرأة:-

بدأ الإهتمام بقضايا المرأة منذ عام 1975م عندما أعلنت الأمم المتحدة العقد العالمي للمرأة في عملية التنمية وأن هناك عدة مداخل مستخدمة من قبل الجهات المانحة لإدماج المرأة في التنمية وكما أوردت (رحمه ، أمنة "1998م") تتمثل في الآتـــــي:-

(1) مدخل الرعاية :

يهدف هذا المدخل إلى تحسين وضع المرأة كأم ويسعى لمساعدتها لتلبية الإحتياجات العلمية لهذا الدور من خلال الإهتمام بصحة الأمومة والطفولة و درء سوء التغذية وتنظيم الأسرة.

(2) مدخل المساواة والعدالة:

يهدف هذا المدخل إلى إدماج المرأة في التنمية بكسبها للعدالة والمساواة عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل ومشاركتها في السياسية أي أنه يمنحها فرصة إقتصادية وسياسية متساوية مع الرجل، وعليه هذا المدخل للإعتراف بدور الثلاثي للمرأة"الإنتاجي، الإنتاجي، السياسي".

(3) مدخل مكافحة الفقر :

يهدف هذا المدخل إلى جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجها بتوفير مدخلات الإنتاج وتلبية الإحتياجات العلمية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل إلى أنه يعترف بالدور الإنتاجي للمرأة.

(4) مدخل الكفاءة:

يهدف هذا المدخل أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال التنمية الإقتصادية والمساواة الإجتماعية للمرأة أي أن دمج المرأة في التنمية يكون بترقية دورها الإقتصادي وأن النظرة المستقبلية لزيادة دخل النساء تأتي من خلال رفع كفاءتها لأداء مهمتها الخاصة .

(5) مدخل التحرير:

يهدف هذا المدخل إلى زيادة مشاركة المرأة السياسية وتسخير عمل المرأة ليلائم متطلبات التنمية القومية حيث أعطيت المرأة دوراً هاماً في الجانب السياسي وأعتبر عمل النساء جزءاً حيوياً من مقومات التنمية القومية .

(6) مدخل التمكين:

يعتبر هذا المدخل من أحدث مداخل تنمية المرأة وهو تابع من نساء العالم الثالث ويهدف إلى تمكين المرأة من خلال الإعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف أي يعنى بزيادة الوعي لدى النساء للتغلب على حالات التحييز في النوع ويرى هذا المدخل أن التقليل من شأن المرأة مشكلة تشارك النساء أنفسهن فيها وليس الرجال فحسب ولذلك لابد من إنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات من خلال تهيئة كاملة.

(7) مدخل المشاركة:

يهدف هذا المدخل لتحقيق التنمية بالمشاركة الفعلية للمرأة والإعتماد على النفس ولا بد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهمية في برامج ومشاريع التنمية من حيث التعرف عليها والإطلاع على مدى تخطيطها وذلك للحصول على مواردها وإبراز حضورها حتى تصل إلى النتائج المطلوبة أي أنه لا ينظر للمرأة كمستفيد فقط من تلك البرامج وهذا يعني أنه تسقط الإعتبارات والتقاليد في مجالات العمل والإنتاج والتي تمنح للرجل حق القرار والسيطرة والمساواة في حق الكفاءة للمرأة إذا ما كانت مستحقة لها دون العودة إلى جاهلية التمييز النوعي.

(8) مدخل النوع والتنمية:

يهدف هذا المدخل إلى تنمية النوع إلتى تعني تنمية المرأة والرجل معاً وهذا المدخل لتنمية الوعي بالنوع الإجتماعي وأهميته في بناء الأسرة والتي هي نواة المجتمع مما يدعم مسار التنمية القومية.

2- 1-4 دور المرأة الريفية في الزراعة والتنمية الإقتصادية:-

لو ألقينا نظرة سريعة على السكان لوجدنا أن 36 مليون قرية تعمل فيها المرأة في قارة إفريقيا وحدها هنا يبرز دور المرأة.

في الماضي كانت المرأة تتعلم عمل المنزل والمهارات من أمها وكل جيل يحيى كما يحب مختلف عن جيله السابق، أما الآن عمل المرأة قد إزداد وتغير الزمن من حسن الظروف المرتبطة بها وإحتياجاتها لأجل خدمة العائلة فقبل هذا الوقت لم يحصل المنزل أو العائلة على مثل هذه التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي حصل عليها اليوم إبتداءً من المناطق الريفية الصغيرة إلى المدن الكبيرة، ولكن تكون العوائل مستمرة في مواجهة هذه التغيرات .

فإن برامج الإقتصاد المنزلي جزءاً مهماً في خطط التنمية لأغلب الأقطار، فإن عدد المستهلكين يأخذ بالزيادة عندما تتحول العوائل من الزراعة التي تتسم بالكفاف إلى الزراعة المتطورة المعدة لإستهلاك أكثر ومختلفة نوعياً لذلك تعمل المرأة على تنظيم الدخل وتوزيعه على البضائع المطلوبة وتقوم بعمل البدائل المناسبة.

كذلك في زيادة الإنتاج الزراعي تؤثر على نمو وتوسيع القاعدة الصناعية المرتبطة بتصنيع المواد الغذائية والملابس والأثاث وتجهيز المنازل، ومع إستمرار التعليم تزداد متطلبات المرأة أكثر فأكثر الجيدة للإستهلاك.

من هنا فإن دور المرأة الريفية في الزراعة وفي التنمية الشاملة أصبح اليوم ذا أهمية كبيرة لكي تتحمل المرأة مسؤولياتها وتأثيرها في الموضوعات الآتية:-

1. إنتاج الطعام وإستخداماته .
2. صحة العائلة .
3. الإعتناء بالأطفال.
4. إدارة المنزل .

2-5 مفهوم الهجرة والنزوح::

الهجرة عبارة عن ظاهرة كونية قديمة منذ بداية الحياة البشرية حيث كان الإنسان الأول يهاجر من أجل الماء والكلاء من مكان إلى آخر، وتعتبر الهجرة عقداً أساسياً من عناصر النمو السكاني في المدن منها تغير في تركيبة المجتمع وتؤثر في تكوينه من كل النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فهناك نوعين من الهجرة

- الهجرة الخارجية وتشمل التحركات السكانية عبر الحدود السياسية بين الدول.
- الهجرة الداخلية وهي الهجرة التي يقوم أفراد الوطن الواحد إلى الجهات التي تتوفر فيها أسباب كسب المعيشة وذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو إكتظاظها بالسكان فنقل الأجور وتكثر البطالة فيصبح المخرج هو الهجرة من الريف إلى المدن أي أنها تصبح جزءاً هاماً من الدينامية التي بها المجتمع الحديث وتحدث الهجرة الداخلية عادة من القرية إلى مدينة صغيرة أو مدينة كبيرة.

- أشكال الهجرة الداخلية وأنواعها:

هنالك عدة أشكال وأنواع للحراك السكاني :

- حركة الأقوام الرحل :- وهي حركة موسمية للقبائل التي تعيش في المناطق القاحلة وشبه القاحلة .
- الهجرة التي تقوم أساساً على عقود عمل وذلك عن طريق الوظائف الحكومية أو عقود العمل الخاصة.
- الهجرة من الريف إلى المدينة.
- الهجرة من الريف إلى الريف.
- الهجرة من المدينة إلى الريف.
- الهجرة من المدينة الكبيرة إلى مدينة صغيرة.

- في هذا السياق أورد جلال الدين، العوض "1979م" أن هناك أنواع متعددة ومتباينة من الهجرة وتحركات السكان بين مناطق السودان المختلفة هي:

- الهجرة الموسمية .
- الهجرة بين الولايات.
- الهجرة إلى المدينة.

- عوامل ودوافع الهجرة الداخلية:-

يمكن تصنيف العوامل التي تدفع الإنسان للهجرة داخل وطنه إلى قسمين

*العوامل الطارده منها مايلي:

- قلة وضيق الأراضي الزراعية في بعض المناطق حيث تتركز ملكية الأراضي الزراعية في أيادي بعض الأسر دون سواها.
- الكوارث الطبيعية (الجفاف ، التصحر، الفيضانات، الزلازل، البراكين).
- هجرة الشباب إلى المدن هرباً من سيطرة الوالدين أو اللحاق بأصدقائهم وأقاربهم وذلك رغبة منهم في تغيير نمط حياتهم.

*العوامل الجازية:-

وتتمثل في:

- البحث عن مصادر جديدة للرزق في الحصول على وظيفة مجزية أو فرصة عمل أفضل.
- وجود الجامعات والمدارس الكبرى بالمدن يؤدي إلى دفع سكان الريف إلى إرسال أبنائهم إلى المدن للدراسة فيستمرئ هؤلاء الأبناء حياة المدينة ويبقون فيها.

- وفي هذا السياق ذكر أيضاً جلال الدين العوض "1979م":

أن العامل الإقتصادي كان دافعاً أساسياً وراء الهجرة بالإضافة إلى الضغط السكاني وضيق فرص العمل، المميزات التي تميز العاصمة وتمركز الخدمات والأدوات المختلفة فيها يجذب النازحين من

الأرياف، كما أن للريف ضوابط صارمة تقيد الشباب لذا يكون الإندفاع نحو المدينة للعمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-1-5 النزوح والنازحين:-

النزوح ظاهرة كونية عالمية وهو عبارة عن هجرة داخلية قسرية تتسبب فيها الغيرات الطبيعية والسياسية والاقتصادية، شهد العالم منذ قديم الزمان موجات مختلفة من النزوح وأشهر نزوح حدث في أوروبا حدث في أواخر القرن العشرين هو نزوح سكان البوسنة والهرسك إبان الحرب الأهلية مع الشيشان "1992م"، وفي أمريكا اللاتينية نجد جماعات من النازحين يهددها العنف والعنصرية على طول الحدود الكولومبيا وهي في صراعات مسلحة وفقاً لإحصائيات الكنيسة الكاثوليكية "1997م"، كما أوردت سمية، عبدالحليم "1998م" وقد أدى ذلك الصراع إلى نزوح مليون شخص على الأقل داخل كولومبيا.

أما قارة آسيا فقد حدث نزوح في شرق آسيا نتيجة الفيضانات في تايلاند "1995م" والزلازل التي وقعت في إيران عام 1996م وأخيراً الزلزال الذي حدث في المحيط الهندي بآسيا في أواخر عام 2004م.

وفي السنوات الأخيرة في القرن العشرين تعرض السهل الأفريقي في عرضه وطوله لموجات من الكوارث الطبيعية تمثلت في الجفاف والتصحر والسيول والأمطار ترتب على ذلك نزوح أعداد كبيرة من مناطق الصومال، أرتريا وأثيوبيا، ففي القرن العشرين حدثت موجات من النزوح في شرق وغرب وشمال وجنوب السودان نسبة لأن السودان بلد مترامي الأطراف لا تمثل المواقع الطبيعية "المياه، الأنهار" حاجزاً للحركة الجماعية أو الفردية عليه فقد كانت الهجرة للنزوح أمراً يسيراً مثلاً :

- هاجرت جماعات من المحس والدناقلة من أقصى الشمال إلى الكاملين.
- هاجرت جماعات من المحس إلى جزيرة توتي وذلك يرجع إلى ماقبل السلطة الزرقاء.
- هاجرت جماعة من قبائل الجعلية من أقصى الشمال إلى دولة أثيوبيا.

- أما ظاهرة النزوح الأخيرة التي تمت في نهاية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات والتي وصلت أقصى معدل للنزوح عام 1984م - 1985م "العون الإنساني 1998م" فقد كانت للأسباب الآتية:

- ❖ الجفاف والتصحر "غرب السودان".
- ❖ الحروب في الولايات الجنوبية.
- ❖ غياب وتركيز مشاريع التنمية والمؤسسات الخدمية والصحية والتعليمية في المدن الكبيرة وخاصة العاصمة.

2-5-2 الآثار المترتبة على عملية النزوح:-

يترك النزوح آثاراً عميقة في طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الواحد إذ يشقه الحضري والريفي معاً، وفي هذا السياق يرى بانقا، شرف الدين "2001م" أن الآثار المترتبة على عملية النزوح في السودان تتمثل في الآتي:

أولاً : الآثار السلبية:-

■ هجرة الأراضي وإنهاء الحياة في المناطق الريفية:

النزوح عملية تساعد على تدمير وإنهيار الإقتصاد الزراعي الريفي وذلك لأن النازحين يهجرون أراضيهم الزراعية الخصبة وتندمر قنوات الري نتيجة لفقدان الأيدي العاملة التي كانت ترعى وتفلح هذه الأرض فتكون النتيجة فراغاً سكانياً ويؤدي ذلك لإنهيار الحياة في الريف.

■ الفساد البيئي :

هناك أعداد كبيرة من النازحين الذين إلتفوا حول المدن الكبيرة وخاصة ولاية الخرطوم أصبحوا يشاركون السكان في الخدمات الإجتماعية من صحية وتعليمية ومياه صالحة للشرب وقد تسببوا في تعقيد بينتنا الإدارية والإجتماعية والديمقراطية، كما أن ظروف النازحين لا تسمح بتأمين إحتياجاتهم من حياة سليمة ولا تساعدهم في تطبيق النظم الصحية للتخلص من إفعالاتهم العضوية إضافة إلى تعاملهم مع الأمر وفقاً لثقافتهم الريفية التي تستخدم العراء الواسع وقد تبع هذا السلوك الخاطئ إلى إنتشار الأمراض والأوبئة وتزايد معدلات الوفيات وسط النازحين .

■ التفكك الأسري:

تعتبر الأسرة هي المكان الذي يجد فيه الإنسان كل ما يحتاجه من أمن وإستقرار نفسي فالأسرة النازحة فقدت هذه المقومات مما أدى إلى ظهور ظاهرة إجتماعية سلبية وهي تشرد الأطفال نسبة لفقدان الأب في كثير من الأحيان وإنشغال الأم بالبحث عن العمل لتوفير الضروريات، فتشرد الأبناء وتفككت الأسرة ويصعب بعد ذلك إلتئام الأسرة.

■ إزدياد نسبة الجريمة:

نجد أن نسبة العطالة ترتفع بين النازحين وتساء أحوالهم المعيشية والسكنية وحاجاتهم الشديدة إلى أساسيات الحياة التي حرما منها تجعلهم عرضة للتأثيرات الخارجية التي تزين لهم طرق الجريمة من سلب ونهب وتجارة المخدرات.

ثانياً : الآثار الإيجابية للنزوح:

- النازحين وهم في حراكهم لبحثهم عن فرص للعمل يجمدون أنفسهم لإكتساب الحرف والصناعات وذلك من خلال الإحتكاك بالمواطنين المقيمين في إكتساب الخبرات والمهارات.
- موجات النزوح والهجرة الداخلية نحو المدن قد ساهمت في تطوير مفهوم العمل الطوعي وإنتشاره حيث تم إنتشار الجمعيات الخيرية والروابط القبلية والأقليمية.
- النازحون إلى المدن يصبحون قوة فعالة لبناء وتعميد هيئة المدن ويشكلون عمالة رخيصة تساهم في العملية الإنتاجية، وبذلك فإن عملية النزوح تتحول من عملية سلبية إلى عملية ذات إيجابيات كثيرة إذ وجدت العناية الفائقة من الجهات المسؤولة.

2- 3-5-النازحين بولاية الخرطوم:-

ليس السبب الأساسي للنازحين هو الهرب من الظروف المأساوية التي يعيشونها في مناطقهم الأصلية فهم يمرون بمدن وأرياف متعددة في طريقهم إلى الخرطوم يمكن أن تحقق لهم الأمن والطمأنينة ولكن هناك العديد من الأسباب التي تدفعهم إلى ولاية الخرطوم هي:-

- 1) وجود فرص عمل في مجال الأعمال الهامشية والقطاع الإقتصادي الأهلي، كما تجد النساء العمل في خدمة المنازل وبيع الشاي والطعام بالأسواق.
- 2) وجود جميع المنظمات الطوعية في الخرطوم وخاصة تلك التي تعمل في مجال تقديم الإغاثة والمساعدات والعون الإنساني للنازحين.
- 3) مكانة الخرطوم حيث تسمع الأسر بأن الخرطوم العاصمة والمدينة الأولى في السودان وهي أفضل موقع للعيش.
- 4) فرص التعليم المتعددة التي تغري بعض الأسر للنزوح للخرطوم لمواصلة تعليم أبنائهم.

وفي منتصف الثمانينات من القرن العشرين تدفقت تلك المجموعات من النازحين في شكل مجموعات كبيرة كانت تقيم في أقرب موقع تحط فيه رحالهم بولاية الخرطوم، وظلوا في العراء لفترات طويلة يحتلون أطراف المدينة وعندما إزدادت أعدادهم في عام 1990م ظهرت هذه التجمعات في صورة مستوطنات صغيرة متناثرة على أطراف المدن الثلاث "الخرطوم،بحري ، أم درمان" فكانت ولاية الخرطوم وخاصة منطقة أم درمان أكبر مستقبل لهذه الأعداد الكبيرة من النازحين مما أدى بالحكومة والمنظمات الطوعية لبذل جهود مقدرة لمساعدة هؤلاء النازحين والذين كان أغلبهم من كبار السن، الأطفال، النساء.

2-6 الأسباب التي دفعت المرأة للنزوح:-

- 1) الحروب أو غيرها من الصراعات المسلحة.
- 2) المجاعة والجفاف.
- 3) المرض.
- 4) الفقر.
- 5) الفساد السياسي.
- 6) الكوارث الطبيعية.
- 7) إنعدام الحقوق المختلفة
- 8) الإستهاء من المضايقات المتكررة مثل الإعتداء.
- 9) العنف"الجسدي، اللفظي".

2-7 المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في السودان :-

1. إرتفاع نسبة الأمية في الريف مما يؤدي إلى ضعف إستجابتهن للتكنولوجيا الحديثة في مختلف الأنشطة.
2. عدم إستفادة المرأة من التكنولوجيا الوسيطة المدخلة في مجال الزراعة وذلك عند تصميم المشاريع التنموية لم يؤخذ في الإعتبار نوع الأنشطة في المنطقة .
3. عدم حصول المرأة على مدخلات الإنتاج .
4. عدم حصول المرأة على أراضي زراعية .
5. نقص التدريب وإكساب المهارات الزراعية وتطوير الصناعات اليدوية التقليدية وإدخال التكنولوجيا الوسيطة في تطوير الصناعات الغذائية .
6. تدهور صحة البيئة وتدني الوعي الصحي الغذائي بين النساء الريفيات خاصة في مايتعلق بصحة الأمومة والطفولة.
7. عدم إستدامة مشاريع التنمية الريفية التي لم توضع في الإعتبار إستدامتها بعد نهاية الدعم الموجه لها .
8. وجود بعض التقاليد والعادات التي تحد من مشاركتها بفعالية.
9. ضعف قنوات تسويق منتجات المرأة الريفية في الصناعات اليدوية والغذائية .
10. قلة وعي المرأة بحقوقها برغم أن السودان أفضل الدول العربية والأفريقية من حيث إصدار القوانين واللوائح الخاصة بالمرأة والتي تضمن لها حقوقها .
11. إن تفتشي الأمية وسط كثير من النساء أدى إلى تواجد مدخرات المرأة خارج المصارف وإحجامها عند التعامل معها .
12. عدم ثبات الآليات والأجهزة الخاصة بالمرأة، أقيمت بعض الأجهزة الخاصة بالمرأة إلا أن تلك الأجهزة تعاني من عدم الثبات والإستقرار نتيجة لتغيرات الهيكلية مما يعكس سلباً على تلك الأجهزة ودورها وسط مجتمع النساء .

8-2 المعوقات التي تواجه المرأة النازحة:-

هي المعوقات التي تواجه مسيرة التنمية الإقتصادية في السودان بشكل عام وخاصة في الوقت الراهن وتتحكم ثلاث عوامل في تحديد وضع التنمية :-

- 1) الموارد المالية التي لا تفي بجميع متطلبات الحياة اللازمة لبلوغ الغايات وفق الأهداف المقدره
- 2) إن الظروف الدولية الرامية والتي تحكم تقديم العون الفني لا تشمل الإستثمار الواسع في البنيات التحتية ضمن أولوياتها .
- 3) تستنزف الحروب الأهلية الموارد المالية والبشرية الشحيحة .

2-9 المنظمات الطوعية:-

تعريف المنظمات الطوعية:-

هي كل تنظيم يتكون من مجموعة من البشر الراشدين الذين تجمعهم مجموعة من الأهداف المشتركة ويعملون على تحقيقها .

(مزا هر - 2007م)

المنظمة: هي تستخدم لوصف الكيان الإجتماعي الذي يقام بطريقة مقصودة من أجل تحقيق هدف معين وهذا يعني أنها لم تظهر تلقائياً ويشار إليها بالمنظمات الرسمية .

(بكري - 2009م)

منطقة أمبده:-

1-3 الموقع:-

تقع محلية أمبده عند البوابة لمحلية أم درمان الكبرى ويحدها من الغرب ولاية شمال كردفان من الشمال الغربي الولاية المحلية ومن أهم معالمها سلسلة جبال المرخيات وقوز أبو ضلوع و وادي المقدم وسلسلة جبال سوج.

2-3 المساحة:-

من حيث المساحة والسكان من أكبر المحليات مساحة بولاية الخرطوم حيث تقدر بحوالي 20.695 كم² هذا الإتساع بالبقعة الجغرافية جعلها من أكبر المحليات كثافةً للسكان مما جعلها تتصدر قائمة محليات الولاية في كل التعدادات السكانية التي أجريت مؤخراً قدر عدد سكانها 1.5 مليون نسمة تقريباً حسب إحصائيات محلية أمبده .

إلا أن إحصائيات أخرى أجراها بعض المهتمين بالشأن وعززها بتأكيد الأمير حمد أحمد أمبده أن قاطنيتها يفوق مليوني نسمة .

3-3 مجتمع الدراسة:-

يتكون من النساء النازحات بمحليه امبده وحده البقعه وهو المجتمع الذي يسعى الباحث لتعميم نتائجه عليه.

4-3 عينه الدراسه :-

سوف استخدم اسلوب العينه العشوائيه البسيطه وذلك لان المجتمع يتسم بالتجانس من حيث الخصائص الاجتماعيه والاقتصادييه .

5-3 حجم العينه:-

حجم العينه سوف يكون 40 إمراه من مجموع النساء النازحات بالمنطقه .

6-3 جمع البيانات :-

إستخدم الباحث في جمع البيانات المقابلات والملاحظات واهمها صحيفه استبيان يملأها النساء
النازحات بمنطقة الدرر اسه .

7-3 أدوات جمع البيانات :-

- 1) أدوات جمع البيانات الأولية عن طريق الإستبانة والقابلات الشخصية.
- 2) أدوات جمع البيانات الثانوية تم جمع البيانات الثانوية عن طريق المراجع والدراسات السابقة
عن المراجع والشبكة العنكبوتية"الإنترنت".

8-3 تحليل البيانات:-

إستخدم الدارس التكرارات والنسب المؤية لتحليل الإستبيانات التي ملتها النساء بالمنطقة لتعرف على
النتائج .

9-3 المشاكل التي واجهة الباحث:-

- 1) صعوبة الحصول على المعلومات.
- 2) التكلفة العالية.
- 3) عدم توفر الدراسات السابقة.

الباب الرابع:- التحليل والمناقشه:

وإستخدام الباحث التكرارات والنسب المئوية

4 - 1 العمر.

جدول (1-4) توزيع المبحوثات بالعمر:

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
30 – 20	15	%37.5
40 – 31	9	%22.5
50 – 41	5	%12.5
أكثر من 50	11	%27.5
المجموع	40	%100

((المسح الإجتاعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي انالفة الدارسة العمرية من 20 – 40 بنسبة %60 يبين أن هذه النسبة من النساء النازحات هم من فئة الشباب.

4 - 2 الحالة الإجتاعية.

جدول (2-4) توزيع المبحوثات بالحالة الإجتاعية:

الحالة الإجتاعية	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	26	%65
مطلق	4	%10
أرملة	5	%12.5
عازب	5	%12.5
المجموع	40	%100

((المسح الإجتاعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي ان %65 من المبحوثات متزوجات هذا يعني أن المجتمع في حالة من الإستقرار الأسري وأن هؤلاء النساء يبحثن عن سبل العيش وزيادة الدخل لإيفاء إحتياجات الأسرة.

4 - 3 المستوى التعليمي.

جدول (3-4) توزيع المبحوثات بمستوى التعليم:

النسبة المئوية	التكرارات	مستوى التعليم
%35	14	أمي
%7.5	3	خلوه
%17.5	7	إبتدائي
%15	6	ثانوي
%25	10	جامعي
0	0	فوق الجامعي
%100	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي اننسبة 65% من المبحوثات متعلمات وهذا يدل على أن كل مازادت نسبة التعليم قلة نسبة المشاكل.

4 - 4 حجم الأسرة.

جدول (4-4) توزيع المبحوثات بحجم الأسرة:

النسبة المئوية	التكرارات	عدد أفراد الأسرة
%32.5	13	4 - 2
%42.5	17	7 - 5
%12.5	5	10 - 8
%12.5	5	أكثر من 10
%100	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي انعدد أفراد الأسرة (5 - 10) نسبهم 55% كل مازاد عدد أفراد الأسرة تزيد الأعباء.

4 - 5 إعالة الأسرة.

جدول (5-4) توزيع المبحوثات بإعالة الأسرة:

النسبة المئوية	التكرارات	إعالة الأسرة
50%	20	الأب
22.5%	9	الأم
15%	6	الأبناء
12.5%	5	الأب والأم
0	0	أخرى
100%	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي ان 50% من الأسر يعولها الأب وهذا يدل على أن المجتمع تقليدي والمجتمعات التقليدية تزيد فيها نسبة المشاكل.

4 - 6 توفير فرص العمل.

جدول (6-4) توزيع المبحوثات بتوفير فرص العمل:

النسبة المئوية	التكرارات	توفير فرص العمل
47.5%	19	نعم
52.5%	21	لا
12.5	5	50 – 41
100%	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول يبين أن 52.5% من المبحوثات لا تتوفر لديهن فرص عمل هذا يؤدي إلى إنخفاض دخل الأسرة.

4- 7 نوع العمل.

جدول (4-11) توزيع المبحوثات بنوع العمل :

نوع العمل	التكرارات	النسبة المئوية
حكومي	7	37%
خاص	3	16%
أخرى	9	47%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول أعلاه يوضح أن 63% من نوع العمل خاص وأخرى بهذا أن فرص العمل الكومية أقل توفراً .

4- 8 عدد الأفراد العاملين بالأسرة.

جدول (4-12) توزيع المبحوثات بعدد الأفراد الذين يعملون بالأسرة:

عدد الذين يعملون بالأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
1 – 2	34	85%
3 – 5	6	15%
أكثر من 5	0	0%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن 85% من الذين يعملون بالأسرة (1-2) هذا أن معدل دخل الأسرة مقارنة بعددها قد يكون أقل.

4 - 9 دخل الأسرة.

جدول (4-13) توزيع المبحوثات بمستوى دخل الأسرة:

النسبة المئوية	التكرارات	مستوى دخل الأسرة
2.5%	1	عالي
50%	20	متوسط
47.5%	19	منخفض
100%	40	المجموع

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

من الجدول نجد أن 50% من الأسر مستوى دخلهم متوسط وأن 25% فقط مستوى دخلهم عالي هذا يدل ربما على أن عدد أفراد الأسرة أقل مقارنة مع الدخل أو أن عدد الأفراد الذين يعملون أكبر.

4 - 10 كفاية الدخل.

جدول (4-14) توزيع المبحوثات بكفاية الدخل:

النسبة المئوية	التكرارات	هل يفي الدخل بإحتياجات الأسرة
40%	16	نعم
60%	24	لا
100%	40	المجموع

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن 60% من المبحوثات دخلهن لا يفي بإحتياجات الأسرة هذا إن وجد غلا بالأسعار وقله دخل الأسر.

4 - 11 المساهمة في زيادة الدخل.

جدول (4-7) توزيع المبحوثات بمساهمتهن في زيادة الدخل:

هل ساهمت المبحوثة في زيادة الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	14	35%
لا	26	65%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

الجدول يشير الي ان 65% من النساء لم يشاركن في أي مشروعات لزيادة دخل أسرهن هذا يعني أن معظم الأسر تعاني من مشكلة قلة الدخل.

4 - 12 نوع المشروع.

جدول (4-8) توزيع المبحوثات بنوع المشروعات:

نوع المشروع	التكرارات	النسبة المئوية
صناعات غذائية	3	21%
أعمال يدوية	5	36%
أخرى	6	43%
لا توجد	26	45%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول نجد أن نسبة 57% من المشروعات عبارة عن صناعات غذائية وأعمال يدوية.

4 - 13 تلقي المساعدة.

جدول (4-9) توزيع المبحوثات بتلقي المساعدات:

هل تلقت المبحوثة دعومات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	6	15%
لا	34	85%
المجموع	40	100%

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

الجدول أعلاه يوضح أن 85% من المبحوثات لم يتلقين أي نوع من المساعدات هذا يدل على ضعف عمل المنظمات الطوعية.

4 - 14 جهات الدعم.

جدول (4-10) توزيع المبحوثات بجهات الدعم:

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
مؤسسات حكومية	1	17%
مؤسسات طوعية	0	0%
أخرى	5	83%
لم تتلقى	34	
المجموع	40	100%

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

الجدول أعلاه يوضح أن نسبة 1% من جهات الدعم للمؤسسات الحكومية هذا يدل على ضعف الدعم من المؤسسات الحكومية.

4 - 15 أسباب اللجوء.

جدول (4-15) توزيع المبحوثات بأسباب اللجوء:

أسباب اللجوء	التكرارات	النسبة المئوية
أسباب التعليم	16	40%
أسباب سياسية	0	0%
أسباب عمل للعيش	12	30%
كوارث طبيعية	10	25%
أخرى	2	5%
المجموع	40	100%

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 40% من الأسباب التعليم هذا يدل على تمركز عدد كبير من السكان في العاصمة نسبة إلى وجود المعاهد المؤسسات التعليمية موجودة في الخرطوم.

4 - 16 نوع السكن.

جدول (4-16) توزيع المبحوثات بنوع السكن بالمنطقة:

نوع السكن بالمنطقة	التكرارات	النسبة المئوية
ملك	27	67.5%
إيجار	11	27.5%
عشوائي	2	5%
المجموع	40	100%

((المسح الإجماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 67.5% نوع السكن ملك هذا يعني أن المنطقة كانت عشوائية في وقت قريب ثم تم تملكها للأجبيين.

4 - 17 شكل السكن في المنطقة.

جدول (4-17) توزيع المبحوثات بشكل السكن:

النسبة المئوية	التكرارات	شكل السكن بالمنطقة
2.5%	1	بناء مسلح
92.5%	37	بناء جالوص
5%	2	رواكيب
100%	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 92.5% من المباني جالوص هذا يعني أن المنطقة لم يحدث فيها تطور عمراني.

4 - 18 توفر الخدمات.

جدول (4-18) توزيع المبحوثات بتوفر الخدمات :

النسبة المئوية	التكرارات	توفر الخدمات
100%	40	نعم
0%	0	لا
100%	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن 100% من الإجابات توضح توفر الخدمات مما يؤكد توفر الخدمات بالمنطقة.

4 - 19 نوع الخدمات المقدمة.

جدول (4-19) توزيع المبحوثات بنوع الخدمات المقدمة:

النسبة المئوية	التكرارات	نوع الخدمة المقدمة
5%	2	خدمات تعليمية
72.5%	29	خدمات صحية تعليمية
22.5%	9	أخرى
100%	40	المجموع

((المسح الإجمالي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 72.5% من الخدمات المقدمة صحية تعليمية وهذا مؤشر علي توفر الخدمات بالمنطقة.

4 - 20 المشاكل في تلقي الخدمات.

جدول (4-20) توزيع المبحوثات بالمشاكل في تلقي الخدمات:

النسبة المئوية	التكرارات	المشاكل في تلقي الخدمات
47.5%	19	نعم
52.5%	21	لا
100%	40	المجموع

((المسح الإجمالي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن 52.9% واجهتهم مشاكل في تلقي الخدمات وهذا مؤشر علي الصعوبة في الاستفادة من الخدمات المقدمة ويرجع الي عوامل إقتصادية متعلقة بالمبحوثات.

4 - 21 نوع المشاكل في تلقي الخدمات.

جدول (21-4) توزيع المبحوثات بنوع المشاكل في تلقي الخدمات:

نوع المشاكل في تلقي الخدمات	التكرارات	النسبة المئوية
رسوم الخدمة	9	22.5%
إنقطاع المياه	8	20%
مشاكل بسبب السكن	2	5%
لا توجد مشاكل	21	52.5%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 52.5% لا توجد لديهم مشاكل في الخدمات.

4 - 22 المشاكل بسبب الحالة الإجتماعية.

جدول (22-4) توزيع المبحوثات بالمشاكل بسبب الحالة الإجتماعية:

المشاكل بسبب الحالة الإجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
إنقطاع التعليم	2	5%
العنف اللفظي	3	7.5%
عدم توفر فرصة عمل	6	15%
لا يوجد	19	47.5%
المجموع	40	100%

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 47.5% لا توجد لديهم مشاكل بسبب الحالة الإجتماعية إذاً الحالة الإجتماعية لا تسبب مشاكل للمرأة.

4 - 23 المشاكل الحياتية.

جدول (4-23) توزيع المبحوثات بالمشاكل الحياتية:

النسبة المئوية	التكرارات	نوع المشاكل الحياتية
37.5%	15	غلاء معيشة
62.5%	25	لا توجد
100%	40	المجموع

((المسح الإجتماعي يوليو 2016م))

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة 62.5% لا توجد لديهم مشاكل في حياتهم .

1-5 نتائج الدراسة

- 1-5 تبين أن من هذه الدراسة تهتم بالمرأة النازحة بمحلية أمبده لهذا إن مجتمع الدراسة من النساء .
- 2-5 أن نسبة 60% من النساء من الفئة العمرية (20 إلى 40).
- 3-5 نجد نسبة 65% من المبحوثات متزوجات .
- 4-5 أن نسبة 65% من المبحوثات متعلمات.
- 5-5 أن نسبة 55% من المبحوثات عدد أفراد أسرهم (من 5 إلى 10).
- 6-5 أن نسبة 50% من الأسر يعولها لأب.
- 7-5 أن نسبة 52.5% من المبحوثات ليس لديهم فرص عمل .
- 8-5 أن نسبة 65% من المبحوثات لم يشاركن في مشروعات زيادة دخل الأسرة .
- 9-5 أن نسبة 57% من المشروعات صناعات غذائية وأعمال يدوية .
- 10-5 أن نسبة 85% من المبحوثات لم يتلقين أي دعومات خارجية .
- 11-5 أن نسبة 17% من الجهات التي تدعمهن مؤسسات حكومية.
- 12-5 أن نسبة 63% من المبحوثات عملهم خاص.
- 13-5 أن نسبة 85% من الذين يعملون من الأسرة عددهم (من 1 إلى 2).
- 14-5 أن نسبة 50% من الأسر مستوى دخلهم متوسط.
- 15-5 أن نسبة 60% من المبحوثات دخلهم لا يفي إحتياجات الأسرة.
- 16-5 أن نسبة 40% من المبحوثات أسباب لجوئهم التعليم.
- 17-5 أن نسبة 67% من المبحوثات سكنهم ملك .
- 18-5 أن نسبة 92.5% من المبحوثات شكل بنائهم جالوص.
- 19-5 أن نسبة 100% من المبحوثات أفادو بتوفر الخدمات بالمنطقة.
- 20-5 أن نسبة 72.5% من نوع الخدمات المقدمة صحية تعليمية.
- 21-5 أن نسبة 52.5% من المبحوثات لا توجد مشاكل في تلقي الخدمات.
- 22-5 أن نسبة 47.5% من المبحوثات لم تواجه مشاكل بسبب الحالة الإجتماعية.

23-5 أن نسبة 62.5% لا توجد لديها مشاكل حياتيه.

2-5 التوصيات

- 1) على وزارة التعليم رفع مستوى وعي المرأة وذلك بتوسيع دائرة التعليم وسط النساء .
- 2) على المنظمات الطوعية خلق قنوات تسليف وتسهيل الخدمات الإئتمانية في المصارف حتى تتمكن المرأة من الحصول على وسائل الإنتاج للقيام بأعمال مدرة للدخل .
- 3) على المجتمع الحد من المعوقات الإجتماعية والثقافية خاصة العادات والتقاليد .
- 4) على إتحادالمراه بمحلية أمبده تشجيع المرأة على الإنضمام في إتحادات المرأة والمنظمات الخاصة للمرأة التي تعمل في مجال توعيتها والإهتمام بحقوقها .
- 5) على المؤسسات الحكومية الطوعية العمل على توفير فرص عمل للمرأة النازحة .

3-5 الخلاصة:-

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة الريفية النازحة في محلية أمدهوبعد أن قام الباحث بدراسته توصل إلى أن معظم المشاكل التي تواجه المرأة النازحة في المنطقة هي مشاكل في الخدمات المقدمة وأنه لا توجد مشاكل حياتيه سوى مشكلة إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة .

4-5 المراجع:-

- 1) الزبيدي (2001م) داخل حسين، محمد عبدربه – مقدمة في الإرشاد الزراعي - فلسفة وتطبيق.
- 2) أحمد (2007م)، ماهر قرشي محمد - بحث تكميلي لنيل البكالوريوس - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 3) الخفاجي (1999م) عباس عبد المحسن - الإرشاد الزراعي (الجزء الأول)، كلية الزراعة جامعة البصرة .
- 4) العمل الطوعي في السودان (>blog-post-1394.gesryvc.blogspot.com).
- 5) حمد (2006م) نجلاء عبدالله ، المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة الريفية في مجال المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل - بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس - كلية دراسات الزراعة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 6) المنظمة العربية - الدراسة الشاملة حول مشاكل المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية.
- 7) محمد (2010م) تقوى عيسى آدم - المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة الريفية في ممارستها للعمل الزراعي - كلية الدراسات الزراعية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- 8) صالح(2009م) بكري آدم - مذكرة في مقرر الدراسي (المنظمات).
- 9) قسم الله (2016م) أمية - مقرر دراسي التنمية الريفية .
- 10) عامر (2016م) مكتب عمل محلية أمبده .